مثلت صاحب السمو في افتتاح اجتماع الخبراء الإقليمي

دشتي: قضية تشغيل وتوظيف الشباب على رأس أولويات الحكومات العربية

■ معدلات البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط ستصل إلى 27 في المئة بحلول عام 2017

■ المنطقة العربية تتميز بأعلى معدل للنمو في نسبة الشباب في الفئة العمرية من 15 - 24 عاما

جانب من حضور اجتماع الخبراء الاقليمي

د. رولا دشتي متحدثة خلال الاجتماع

■ التطورات التي تشهدها دولنا مؤخرا تؤكد ضرورة الاهتمام بالشباب وإتاحة الفرصة أمامهم

■ المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة في زيادة تنافسية الاقتصاد وارتباطها بالابتكار والتطوير

■ مال الله: المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي من أهم مداخل الإصلاح الاقتصادي

■ دول المنطقة العربية تواجه تحديات تنموية كبيرة تتمثل في ارتفاع مؤشرات البطالة وتباطؤ معدلات النمو

قالت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتورة رولا دشتي ان قضية تشغيل وتوظيف الشباب على رأس قائمة اولويات الحكومات في الدول العربية.

جاء ذلك في كلمة الوزيرة دشتي ممثلة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في افتتاح اجتماع الخبراء الاقليمي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة في المنطقة العربية والذي انطلق امس بتنظيم من المعهد العربي للتخطيط في الكويت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا-اسكوا، والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

واضافت دشتي انه في ظل استمرار تراجع الاقتصاد العالمي وتواضع معدلات نموه وفي اطار التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن تشير احدث التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية الى ان معدلات البطالة بين الشباب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بلغت حوالي 25 في المئة عام 2012 ومن المتوقع ان تصل الى 27 في المئة بحلول عام 2017.

واشارت الى ان المنطقة العربية تتميز بأعلى معدل للنمو في نسبة الشباب في الفئة العمرية من 15 – 24 عاما لاجمالي السكان مقارنة ببباقي الفئات العمرية مشيرة الى ان «الدول العربية لم تنجح بالدرجة الكافية في استغلال هذه الثروة الديمغرافية الهائلة من خلال وضع سياسات وبرامج لاستيعاب الباب واتخاذ القرارات الجريئة والسريعة لتحويلهم الى طاقة منتجة تصبح هي المحرك الاساسي للنمو في منطقتنا».

وقالت الوزيرة دشتي ان التطورات التي تشهدها الدول العربية مؤخرا تؤكد ضرورة الاهتمام بالشباب واتاحة الفرصة امامهم للوصول الى امكاناتها الكاملة في التعليم والصحة والعمالة والمشاركة في الحياة السياسية.

واضافت دشتي انه كان هناك بعض المحاولات في الدول العربية في التصدي لمشكلة البطالة من خلال تبني سياسات اقتصادية كلية تستهدف تحفيز النمو الاقتصادي من ناحية فضلا عن محاولة زيادة قدرة الشباب على ايجاد عمل لائق من خلال التدريب واكتساب المهارات التي يحتاج اليها في اسواق العمل العربية والدولية وتشجيع العمل الحر ودعم مبادرات الشباب لتوفير فرص العمل اللائقة.

وتابعت ان هذه المحاولات مازالت محدودة ولم تؤت ثمارها على النحو المرجو الامر الذي يفرض التعاون والعمل سويا كحكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين لايجاد حلول عملية واقعية.

واكدت اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة تنافسية الاقتصاد وارتباطها بالابتكار والتطوير التكنولوجي علاوة على لعبها الدور الحيوي في تحقيق التماسك الاجتماعي حيث تساعد على خفض الفجوة بين مداخيل الفئات المختلفة من السكان وتعزيز نمو الطبقة المتوسطة التي تمثل اساسا للاستقرار الاجتماع وتحمي اقتصادات الدول من الازمات.

وذكرت ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تساهم في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول بنسبة لا تزيد على 20 في المئة بالمتوسط وهي نسبة متواضعة مقارنة بمساهمة الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة او الاقتصادات الصاعدة التي تصل الى 70 في المئة في المتوسط ويعود ذلك الى عدم توفير الدعم الملائم لهذه المشروعات على النحو الذي يمكنها ان تكون قاطرة النمو ومصدر التشغيل الاساسي للشباب في الوطن العربي.

وتابعت دشتي ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه مجموعة من العوائق التي تحول دون تنميتها في البيئة الاقتصادية في الدول العربية التي تتجه بقوة نحو تنمية وتشجيع المشروعات الكبيرة في القطاعين العام والخاص خاصة في قطاعات الطاقة والصناعات البتروكيماوية والتعدين والزراعة وغيرها من قطاعات مما يفرض هيمنة المشروعات الكبيرة وسيطرتها على هذه الاسواق.

وذكرت ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني مشاكل تمويلية ومؤسسية وقانونية اضافة الى صعوبة الحصول على الموارد البشرية المؤهلة والراغبة في العمل في هذا النوع من المشروعات وضعف البيئة الاساسية وارتفاع تكلفة اداء المعاملات والبيروقراطية الحكومية التي تؤثر سلبا على تنمية هذه المشروعات.

واضافت انه في اطار الاهتمام بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وايجاد حلول عملية تتعامل مع المشكلات الحقيقة التي تعانيها هذه المشروعات جاءت مبادرة سمو امير البلاد في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الاقتصادي العربي الذي عقد في الكويت عام 2009 بتأسيس الحساب الخاص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 2 مليار دولار امريكي وتخصيص 500 مليون دولار مساهمة من دولة الكويت في رأسمال الصندوق.

وذكرت انه تم اسناد مهام ادارة هذا الحساب الى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قام بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات لمنح عدد من الدول العربية قروضا للمساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما تقوم هذه المبادرة بتوفير المزيد من فرص العمل اللائق للشباب وزيادة تنافسية الاقتصادات العربية اقليميا ودوليا وتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل في مجالات رائدة واسواق جديدة.

واشارت دشتي إلى ضرورة إيجاد حلول مبتكرة وغير تقليدية للمشاكل التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد دور الفاعلين المختلفين في تنميتها وعلى راسها الحكومات واجهزتها المختلفة والقطاع المصرفي والجامعات ومؤسسات البحث العلمي والتعليم والتدريب وحاضنات الأعمال والمجتمع المدني ومؤسسات التنمية المحلية والإقليمية والدولية.

واكدت أهمية وجود قاعدة بيانات متكاملة حول هذه المشروعات في الدول العربية على النحو الذي يؤدي إلى سهولة تبادل المعلومات وعلى تقديم مقترحات لمشروعات تدعم التكامل والتعاون الإقليمي للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في خلق أسواق مشتركة وتعزيز التبادل التجاري للشترك بين الدول العربية حيث لم تتجاوز نسبة التجارة العربية البينية 12 في المئة من حجم التجارة العربية.

وابدت دشتي ثقتها في اليات العمل والمقترحات العملية والمحددة التي ستخرج عن هذا الاجتماع المهم والتي ستكون لها ابلغ الاثر في تطوير الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في المستقبل القريب.

وقالت «نحن لا نفتقر الى النظريات والدراسات المهمة التي تتناول موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الا اننا نحتاج الى الاستفادة من هذه الدراسات في وضع خطط عمل مرتبطة بمدى زمني محدد وبرامج عملية للنهوض بهذه المشروعات ووضع اليات فعالة لمتابعة وتقييم اثر هذه الخطط والبرامج على تشغيل الشباب وتنميتهم وعلى مستوى النمو والتقدم في الدول العربية وعلى دعم التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي».

وقال المدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي من أهم مداخل الاصلاح الاقتصادي من خلال مساهمتها في تعزيز دور القطاع الخاص ودعم النمو وما توفره من فرص عمل للشباب ودورها في اعادة التوازن لهيكل السكان والعمالة وتعزيز الأمن الاجتماعي.

واضاف الدكتور مال الله ان هذا الاجتماع يهدف إلى تبادل الآراء والخبرات والتجارب العربية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على واقع هذه المشروعات وأوضاع تشغيلها والتحديات التي تواجهها من أجل التوصل إلى افضل الممارسات في إدارة وتشغيل المشروعات الاقتصادية وانجح الأساليب في بناء القدرات الوطنية فيها.

وذكر ان دول المنطقة العربية تواجه تحديات تنموية كبيرة تتمثل في ارتفاع مؤشرات البطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي اضافة الى الاختلالات الهيكلية المزمنة وضعف القطاع الخاص.

واشار الى ان مواجهة هذه التحديات تزيد من اهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونها ذات خصائص اقتصادية ديناميكية.

المشاريع الإسكانية مازالت حبيسة أدراج الحكومة بسبب انشغالها بالتأزيم

البغيلي: الخطط التنموية أوشكت على التوقف بسبب الصراعات السياسية

طالب عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة محافظه الفروانيه احمد جديدان الرشيدي حكومة الشيخ جابر المبارك بالاسراع في تنفيذ الخطط التنموية للدولة والتي اوشكت على التوقف نتيجه الصراعات السياسية في البلاد.

وقال الرشيدي في تصريح صحافي امس ان الحكومة بجميع وزرائها اصبح شغلهم الشاغل في الاوانه الاخيرة هو الدخول في حروب سياسية مع بعض الاطراف وبغض النظر عن اسباب ونتائج هذه الحروب الا ان الملاحظ توقف كامل للمشاريع. مشيرا الى ان الدولة بهذه الحالة لايمكن ان تخطو خطوات الى الامام.

واضاف انه على الدوله ان لاتتسبس كل الامور فهناك مشاريع اسكانية ومدن جديدة بالكامل تم اقرارها منذ فترة لكنها

احمد البغيلي

مازالت حبيسة ادراج الحكومة المنشغلة بالشان السياسي اكثر من احتياجات المواطن وتوفير متطلباته. واوضح ان هناك العديد من المواطنين من عبروا عن استيائهم من الاوضاع الحالية والتي تتطلب ان يقوم كل وزير بادارة شؤون وزارته على اكمل وجهه لكنه ربما يكون الوزراء هذه الايام في انشغال بالانتخابات البرلمانية والتشكيل الحكومي الجديد وهو ما يتطلب من الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ان يقوم بتوجيه الوزراء للعمل على انهاء جميع الملفات العالقة لديهم وقضاء احتياجات المواطن الذي لا ذنب له فيما يحدث من صدامات متتالية. وطالب الرشيدي رئيس الوزراء محاسبة اي وزير ثبت تقصيره خلال هذه الفترة التي يحاول الجميع التكسب على حساب المواطن البسيط نتيجه فقدان الرقابة والانشغال بالامور السياسية اكثر من احتياجات المواطن.

وقع مذكرة تفاهم مع اتحاد الصناعات لاستقطاب الشباب

المجدلي: برنامج تدريبي متكامل لدعم العمالة الوطنية في القطاع الصناعي

قال الامين العام لبرنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي امس ان هناك برنامجا تدريبيا متكاملا سيتم تطبيقه لدعم العمالة الوطنية في القطاع الصناعي وتشجيعهم على خوض غمار التحدي في هذا القطاع.

واضاف المجدلي في تصريح صحافي عقب توقيع مذكرة تفاهم بين البرنامج واتحاد الصناعات الكويتية ان المذكرة تنص على دعم العمالة الوطنية وحثها على العمل بالقطاع الصناعي الخاص مع احتساب الفئة المستهدفة من طلبة الفصل الدراسي الأخير للمعاهد والكليات التي تخدم تخصصاتها القطاع الصناعي ضمن النسب المقررة للعمالة الوطنية الواجبة لدى الشركات والمؤسسات التي يتدربون لديها عمليا.

واشار الى ان المذكرة تنص ايضا على توفير كل السبل الهادفة الى صرف مكافآت التدريب المقررة للفئة المستهدفة وذلك وفقا للشروط الواردة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2004 بشان تدريب طلبة المدارس والجامعات والقرار الوزاري رقم 1 لسنة 2004 بشان قواعد تدريب طلبة المدارس والجامعات.

فوزي المجدلي

تحت شعار «حافظ على نظافة الكويت»

«البلدية»: انطلاق حملات النظافة التوعوية في المناطق البرية بمشاركة المتطوعين

■ أبا الخيل: حريصون على مشاركة المجتمع المدني بهدف زيادة الوعي البيئي ورفع حس الولاء والانتماء

جانب من فعاليات الحملة .. وفي الاطار عبدالمحسن ابا الخيل

كشف نائب مدير إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عبد المحسن ابا الخيل عن قيام الإدارة بتنظيم عدد من الحملات المتعلقة بالنظافة العامة بمنطقة المخيمات الربيعية وذلك بالتنسيق مع افرع البلدية بالمحافظات. إيمانا وحرصا من البلدية باهمية تلك الحملات الميدانية التي شملت عدد من المواقع بمشاركة الراغبين من المتطوعين مشيرا إلى أن المناطق البرية تحظى باهمية بالغة من قبل الجهات المعنية بالبلدية لما تمثله تلك المناطق من مساحات شاسعة من البيئة الكويتية ومن الواجب الوطني للحافظة عليها .

وقال ان حملة البلدية التوعوية إنطلقت تحت شعار « حافظ على نظافة الكويت » من منطلق حرص البلدية على مشاركة المجتمع المدني مع حملة البلدية والتي تهدف الى زيادة مناطق المخيمات الربيعية تأتي الوعي البيئي ورفع حس الولاء والانتماء إلى الوطن إضافة إلى غرس ثقافة التطوع وكيفية الحفاظ على البيئة النظيفة من خلال المشاركة التطوعية في تنظيف المناطق الصحراوية الخاصة بالتخييم وتوعية المجتمع باهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية من الملوثات والمخلفات العشوائية.

واضاف ابا الخيل ان مشاركة البلدية في حملة النظافة التوعوية للمناطق البرية بالتعاون مع افرع البلدية بالمحافظات تاتي ضمن اولوياتها في فتح آفاق التعاون والمشاركة بين افراد المجتمع في مجال اختصاصاتها للحفاظ على البيئة تجاوبا مع توجهات القيادة العليا في البلدية من أجل الإرتقاء والاهتمام في مناطق البرعلى وجه الخصوص وعدم تؤثر نظافة المناطق السكنية بتلك الحملة بل ستزيدها فاعلية، لافتا إلى ان الإدارة قامت بتوزيع الكابات والأكياس على المتطوعين وقاموا بسواعدهم رفع المخلفات من مناطق المخيمات بكل جد ونشاط داعيا الجمهور للمشاركة والتفاعل مع حملة البلدية التي ستجوب مختلف مواقع المخيمات الربيعية.

المطيري: مطلوب تثمين جليب الشيوخ على وجه السرعة

طالب رئيس اللجنة الفنية في المجلس البلدي فرز المطيري رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، الإسراع في تثمين منطقة جليب الشيوخ سيما وان الأوضاع في منطقة جليب الشيوخ تتطلب ذلك، كما أنها تأتي تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب السمو أمير البلاد في هذا الشان.

و دعا فرز المطيري الجهات المسؤولة إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات التنفيذية والإدارية والمالية لتنفيذ التوجيهات في هذا الشان سيما ما يتعلق بتثمين واستملاك قطع السكن الخاص في منطقة الجليب، وتحسين البنية التحتية بالمنطقة، ووضع حدا لمعاناة أهالي منطقة جليب الشيوخ من القرارات الوزارية السابقة التي أبطات الحلول لهذه المنطقة.

وأضاف فرز المطيري في تصريح صحافي ان اهالي المنطقة عانوا أصناف العذاب من تلكؤ الحكومة السابقة ووزرائها، علاوة على الإهمال في توفير بنية تحتية مناسبة من مياه نظيفة وكهرباء ومرافق عامة جيدة مما جعل كل ما فيها سيئا.

وأوضح فرز المطيري أن غياب الرؤية الواضحة والمنهج السليم لدى الحكومة السابقة انعكس سلبا على أوضاع قاطني منطقة الجليب، حيث انتشار البقالات غير المرخصة والتي تبيع مواد قاربت صلاحيتها على الانتهاء، مشيرا إلى أن المعاناة التي ذاقها أهالي المنطقة من جراء قرارات الوزير صفر بإغلاق المحال ووقف إصدار شهادة الأوصاف.

وأكد المطيري أن جليب الشيوخ الصناعية وسكن العزاب تحولتا إلى أماكن للهو المحرم وعمليات الإجهاض من السفاح والعصابات المنظمة، مشيرا إلى جرائم متنوعة على يد العمالة السائبة ورجال المخدرات، وقال ان الصحف اليومية شاهدة على ذلك من خلال نشر المشاكل اليومية لجليب الشيوخ، وتمنت على القيادات الأمنية تكثيف الدوريات وتمشيط المحلات والعمارات المشبوهة وترحيل المخالفين لدرء خطرهم عن المجتمع ومحاسبة الجهات المستقدمة لتلك العمالة وتقديمها للعدالة.

وحذر من مشكلة منطقة جليب الشيوخ والوضع المأساوي والأمني والصحي والتركيبة السكانية التي تعيش بهذه المنطقة حيث تتسبب تلك الأوضاع برحيل جميع المواطنين من هذه المنطقة التي أصبحت أشبه بالمناطق المنكوبة، ان مبادرات أصحاب مشروع المثلث الذهبي هو احد الإبداعات الوطنية التي تقدمها مجموعة من شباب الكويت المخلصين بهدف تطوير المنطقة لتصبح منطقة سياحية اقتصادية ضخمة تعود على البلد بالفائدة من جميع النواحي الاقتصادية، مشيرا إلى أن هذا المشروع لا يمكن تركه هكذا دون دعم من القطاعين الحكومي والخاص، خاصة أن هذا المشروع الواعد يواكب رؤية صاحب السمو أمير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

وأوضح أن هذا المشروع يهدف إلى وضع حلول جذرية لحل مشكلة منطقة جليب الشيوخ التي تعاني من الانفلات الأمني والازدحام المروري ما أدى إلى هجرة الكويتيين منها وتكدس العمالة الوافدة التي سيطرت على المنطقة بأكملها وتتحكم فيها، مشيرا إلى أن هذه الفكرة الذهبية تهدف إلى تقسيم المنطقة إلى 6 قطع خدمية لجميع المناطق المجاورة، وقد اصدر الإحصائيات الرسمية للبطاقة المدنية في منطقة الحساوي بالمدنية أن أكثر من 450 ألف نسمة في هذا المربع الصغير مما أدي إلى تهديد المناطق المجاورة من العمالة السائبة.